

فكون له نفقة سفر فلو نقصت نفقة السفر عن نفقة  
 الحضر منزلة ولا يدفع ما زاد من نفقة الحضر على نفقة  
 السفر وقوله وان رتقا يرجع جميع الباب والمراد بالرتقا  
 من قام به مانع من كل ذات عيب تحل على ابيه ونحوه  
 كالصبيجة ولبني المانع المدخول عليه كالخبر والمزني  
 والخبون وان اعسر بعد سرف الماد يمي في ذمته وان لم  
 يعرفه كما يمي اب الزوج اذا اعسر بعمان كان موسرا  
 ذابة ما يجرد لزوجته في زمن اليسر من نفقة فانه باق  
 في ذمته كما يراد بكون تلحزه منه اذا اليسر وسوا كان  
 قرضه كما ان لا يقطف السقوط في زمن  
 العسر على ما جرد في زمن اليسر لا يقطر العسر  
 الا من سقطت ولما كان العسر لا يسقط عن الزوج  
 الا ما وجب عليه لغيره لا ما وجب عليه لنفسه فلذا  
 لو انفقت هي او غيره عليه انتبته بحيث كان  
 غير سرف واليه انما يرجع **ورجعت بما انفقت**  
 عليه غير سرف وان عسر المتفق علي اجنبي الاء  
 لحنه **عائ** ورجعت الزوجة علي زوجها بما انفقت  
 عليه حال كون ما انفقت عليه غير سرف بالنسبة  
 اليه والى زمن الاتفاق وان كان حال الاتفاق عليه  
 معسرا كما يرجع من انفقت علي اجنبي وان معسرا كما  
 انفقت عليه غير سرف الا لحنه فلذا يرجع لهما بما  
 انفقت علي زوجها او علي اجنبي او انفقت اجنبي غير  
 علي اجنبي فتكون غير سرف حال من ما انفقت  
 الا ان تكون اشهدت اولاً انما انفقت لزوجك ولا من  
 انفقت علي اجنبي لا بد من يبينه الا ان يكون اشهد

وقوله

وقوله علي اجنبي اي كبر بل ابل ذكره الحضر بصدده  
**ورجعت** علي الحضر ان كان له ملك وعلمه المتفق وحلف  
 انه انفقت لزوج **هـ** هذا معطوف علي مرحول الكاف  
 ورجع فيستفاد منه ان الرجوع بغير السرف وهو كذلك  
 كما حصر به البرهان والمعنى ان من انفقت علي حضر  
 فلما يرجع الا بشرط ان يكون له مال حين الاتفاق  
 وعلمه المتفق ويتفق كذلك للاتفاق منه كعوض او عين  
 ليست بيدي المتفق ويسر الوصول اليها وان يتفق المتفق  
 الرجوع وحلف انه انفقت لزوج وان يفتي ذلك المال  
 لان تلف ويجرد غيره وان لا يكون سرفا ابن رشيد  
 والاب اليسر كالمال انتهى اي فلا يد من علمه به وبانه  
 موسر ويضمه سياره الي حين الرجوع وهذا ما لم يتم  
 طرحه والافرجع عليه كما ياتي في باب اللقطة اي  
 اذا كان مليا وسرا علم ملاوة امر لا خان قلت لم تم  
 يعمل طر والمال هنا كطرو والاب هناك والجواب ان الاب  
 هناك يعاقب بفتنجن مقصوده فيرجع عليه مع عدم  
 العلم به كونه نكح لطره وليلاب يسر سئل الناس  
 علي طر او اولادهم انظر ابا الحسن ولكن نقل الشيخ  
 عبد الرحمن انه لا يشترط علم المتفق بالاب بل اذا  
 ظهر له ان كان له الرجوع عليه بخلاف المال كما في تخمين  
 الحناع وكلام المؤلف بعيد بغير من انفقت عاز سبيه  
 فانه لا يرجع له لانه محمول علي عدم الرجوع وطها  
 الفح ان يحجز عن نفقة الحضره لا ما عتبه اي اذا  
 يحجز الزوج عن النفقة الحضره او المستقبله لمن  
 يريد سفر ارون الماحمية والسوة كذا فان ادعي